علاقاتهم مع البورجوازيات المحلية وقطاعات الشعب المحلي الاخرى . كما اسهم الوضع الاقتصادي العربي بدوره في تحديد افاق النمو الطبقي الفلسطيني . ولدى دراسة الاحصاءات ، يفسر الباحث ظاهرة نمو قطاع الخدمات لدى الفلسطينيين . ضعف الصناعة العربية ، تخلف الزراعة ، وفي الوقت ذاته كانت دول النفط تسير باتجاه نهضة تحديثية ، وكانت وكالة الغوث بحاجة لموظفين . هذا الوضع حدد الطبقات التي يمكن ان تنمو : الطبقة الوسطى (معلمون ، ممرضون ، موظفو بنوك وشركات وادارة) وفئات عمالية غير بروليتارية . ولان العمل في قطاع الخدمات يتم ضمن مشروعات فردية صغيرة ومبعثرة تجعل من هذا القطاع قطاعا مفككا ، ويصبح سلوك العمال في هذا القطاع فرديا لكون العلاقة بين العامل وصاحب العمل ذات طبيعة فردية .ويلاحظ الباحث بذكاء ان عدد العاملين في قطاع الخدمات ، بالاضافة الى انه يكاد يستوعب نصف العاملين الفلسطينيين ، في تزايد مستمر ، بينما القطاعات الاقتصادية السياسية وهي الزراعة والصناعة والتجارة في تناقص مستمر . لذلك يمكن القول ان النتيجة الثانية تمثلت بالتفكك الطبقي القديم، ونمو الطبقات الوسطى وعمال الخدمات . (يغفل الكاتب الاشارة الى الدلالة السياسية الكبيرة لهذا الوضع ومؤثرات نموه ، بالرغم من اهميتها البالغة !) .

هذه الخاصة الثانية تؤدي الى خاصة ثالثة واساسية هي الخصائص التنظيمية، فلان البنية الطبقية للمجتمع الفلسطيني هي على هذا الشكل، فقد ادى ذلك الى تعزيز موقف سلبي من قبل الفلسطينيين تجاه التنظيم ، فلظروف العمل والتعاقد ، تتعزز قناعة العاملين بان استمرارهم في العمل متوقف على رضا صاحب العمل،ويصبح العامل مضطرا الى ان يلجأ الى السلوك الذي يضمن ذلك الرضا ، في سوق تنتشر فيه البطالة والعرض الرخيص ، وكما يعزز صعوبة التنظيم ايضا ذلك التوزع الجغرافي للشعب الفلسطيني الذي يعني ايضا التشتت الجغرافي من جهة ، والخضوع لقوانين واوضاع عمل تختلف من قطر لاخر .

هذا يساعد على تحديد طبيعة ونوعية التنظيم : اقرب ما يكون الى التنظيم السياسي ــ الاجتماعي « سياسي بمعنى التنظيم الجماعي لقطاعاتنا الشعبية لكي تكون اكثر وعيا وفعالية في خدمة قضيتها . واجتماعي بمعنى العمل المنظم للقطاعات او المهن المختلفة ،لتحصيل حقوقها .. » (ص ٣٧ ــ ٣٨) .

ويجب الا نغفل ابدا الدور الهام الذي ادته المقاومة الفلسطينية المسلحة للمجتمع الفلسطيني الذي يتلخص في اعادتها له نوعا من الهيكلية السياسية « حيث اصبح للفلسطينيين قيادتهم ومؤسساتهم الذاتية » (ص ٣٩) .

(الملاحظ ان هذا الفصل الاول الذي جاء غنيا بالتحليل الذكي ، الدقيق الملاحظة . وبالرغم من كونه مليئا بالتعميمات ، ولكنها كانت نتيجة ملاحظة موضوعية وبحث علمي ، ولم تكن نتيجة تأمل نظري من بعيد) .

يخصص الباحث الفصل الثاني « العمل النقابي والعمل السياسي » لدراسة شروط العمل النقابي ، ويثبت بدءا الفكرة القائلة ان التنظيم النقابي هو السلاح الاجتماعي والسياسي للطبقة العاملة ما دامت خارج السلطة لتحقيق اكبر المكاسب المطلبية، ولكي تظل ، في الوقت ذاته ، في صلب العملية الاجتماعية . وبعد مقدمة عن النقابات في المجتمعات الغربية : وضعها ، دورها ، حجمها ، واساليب السلطة في تنفيس وامتصاص طاقاتها الثورية ، يتناول الباحث بسرعة ظروف العمل النقابي ومهماته في المجتمعات المتخلفة ، مؤكدا أيضا الفكرة الرائجة والقائلة انه يصعب جدا امكان عزل العمل النقابي عن مضمونه السياسي ، لاختلاف الوضع بين المجتمعات المتخلفة والمتقدمة . فلان ازمة المجتمعات المتخلفة هي ازمة التنمية ، لذلك تغدو الازمة التي تواجهها انظمتها « هي ازمة سياسية في جوهرها، اي ازمة خيار سياسي حول طبيعة النظام السياسي والاقتصادي ــ الاجتماعية » (ص ٥٠).

الحركة النقابية في المجتمعات المتخلفة تواجه عموما قضيتين مترابطتين : قضية مبدئية تتمثل بحق القطاعات الشعبية بحرية التنظيم والاجتماع، وطرح القضايا والمشاكل الخاصة بها ، ومناقشة السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة ،والحق في ممارسة الاساليب الديمقراطية (الاضراب